الأنوار

الخميس 01-07-2010 العدد 17488

مجلس الوزراء ارجأ بت مطالب الاساتذة لمزيد من الحوار وقرر ارسال خرائط الترسيم البحري للامم المتحدة

الرئيس الحريري في حوار مع الوزيرين الشامي والعريضي (دالاتي ونهرا)

ارجأ مجلس الوزراء البت بموضوع اضراب اساتذة التعليم الثانوي بانتظار مزيد من الحوار وشدد مجلس على تعزيز التنسيق والتعاون بين الجيش اللبناني والقوات الدولية في الجنوب. وتطرق الى موضوع الحدود البحرية فاشار الى موافقة الحكومة العام الماضي على ترسيم حدود لبنان البحرية في المياه الاقليمية بحسب معاهدة البحار الدولية وكلف وزير الخارجية علي الشامي ارسال الخرائط اللازمة الى الامم المتحدة.

ترأس رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري عند الساعة الخامسة والربع من عصر امس جلسة مجلس الوزراء العادية في حضور جميع الوزراء.

بعد انتهاء الجلسة أدلى وزير الإعلام طارق متري بالمعلومات الرسمية الآتية: عقد مجلس الوزراء جلسة في السراي الكبير امس برئاسة الرئيس سعد الحريري وفي حضور جميع الوزراء. استهل دولة الرئيس الاجتماع بالاشارة الى اللقاء الذي عقد في السراي وورش العمل التي تلته وموضوعها تحسين بيئة الاعمال، حيث جرى تقديم اقتراحات من قطاعات مختلفة لا سيما ما يتعلق منها بإنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة، وابرز دولة الرئيس ضرورة متابعة العمل في تحديد الإجراءات والقوانين التي من شانها ان توفر ذلك التيسير، ووافق مجلس الوزراء على تأليف لجنة وزارية لهذا الغرض برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء المالية والاقتصاد والعدل والعمل والتنمية الإدارية والداخلية. بعد ذلك ذكر دولة الرئيس مجلس الوزراء ان الحكومة وافقت في العام الماضي على ترسيم حدود لبنان البحرية في المياه الإقليمية، بحسب معاهدة البحار الدولية، وبناءً على ذلك شدد انه يترتب علينا إرسال الخرائط اللازمة الى الأمم المتحدة لإيداعها عندها، وكلف مجلس الوزراء وزارة الخارجية القيام بهذه المهمة. وتحدث دولة الرئيس عن مهمة الوفد العسكري في الأمم المتحدة لجهة اطلاع مجلس الأمن على الانتهاكات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية ولخرق القرار ١٧٠١، مؤكدا ان هذا الوفد قام بعمل جيد وذي صدد ايجابي.

وأضاف غير ان بعض ما سرب ونشر في هذا الصدد في عدد من وسائل الإعلام، لا يسهم في انجاح متابعة هذه المهمة بل على العكس من ذلك يسيء إليها. وفي سياق متصل تأتي الشكوى التي رفعها لبنان الى مجلس الأمن حول اختطاف المواطن اللبناني عماد حسن عطوي.

وجرت مناقشة عامة في مجلس الوزراء حول الاوضاع الراهنة والاحداث والحوادث الاخيرة، وجرى التشديد على ان عمل قوات الامم المتحدة في الجنوب يستدعي تنسيقا مع الجيش وتنفيذا مشتركا، ويتطلب ذلك تعزيزا للجيش اللبناني في الجنوب وهو ما يجري العمل على تحقيقه. ثم جرى التنويه بما انجزته الاجهزة المختصة في القاء القبض على عملاء اسرائيل، وجرى التشديد ايضا على اهمية الاسراع في التحقيقات وفي اصدار الاحكام القضائية.

واكد وزير الدفاع ان ما صدر في وسائل الاعلام عن الجاسوس الذي تم توقيفه منذ ايام يتضمن معلومات خاطئة، واخرى تفتقر الى الدقة، مما يسيء الى عمل الاجهزة المختصة والى مسار التحقيق وفاعلية عمل تلك الاجهزة المختصة.

وفي السياق ذاته لفت وزير الاتصالات الى ضرورة الاستعجال لاعتماد أفضل الصيغ الممكنة لتامين الحصانة لشبكة الاتصالات حماية لامن البلد.

ووضع رئيس مجلس الوزراء المجتمعين في جو لقائه مع اساتذة التعليم الثانوي المضربين، واستعداده لمتابعة الحوار معهم للوصول الى اتفاق بشأن المطالب المرفوعة. وقبل مجلس الوزراء استقالة رئيس الهيئة الناظمة للاتصالات الدكتور كمال شحادة. ثم ناقش مجلس الوزراء مختلف البنود الواردة في جدول اعماله واتخذ بشأنها القرارات المناسبة.

حوار

● كانت الأجواء تشير الى حل لموضوع الأساتذة فماذا حصل؟

– يمكن انه في بداية الجلسة ، كانت هذه توقعات وزير التربية، ولكن ما حصل انه تم نقاش شارك فيه كل الوزراء بدءا من وزير التربية ومعظم الوزراء شاركوا في هذه النقاش، لكن الاهم ان دولة رئيس مجلس الوزراء قال ان الجو في حواره مع الاساتذة المضربين كان ايجابيا، وانه مستعد لمتابعة هذا الحوار وصولا لاتفاق مرضي، وتبادلنا الرأي، ولكن البت النهائي في اي صيغة تسوية او حل هي ستكون نتيجة لقاء دولة الرئيس مع وفد من رابطة اساتذة التعليم الثانوي.

● متى سيكون اللقاء؟

– قريبا.

● هل تم التاكيد على تشديد العقوبات بالنسبة للعملاء؟

– لا، نحن لسنا سلطة

التتمة ١١

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"

الأنوار
الخميس 01-07-2010 العدد 17488

تتمة ٢ مجلس الوزراء ارجأ بت

قضائية، مجلس الوزراء قال يجب الاسراع في التحقيقات والإسراع في اصدار الاحكام القضائية، لان البعض كان يقول ان مسألة في هذه الخطورة وفي هذه الاهمية، وهذا راي الجميع ولو ان البعض عبر عنه، لكن رأي الجميع ان مسألة في هذه الخطورة وفي هذه الاهمية يجب الاسراع في انجاز التحقيقات فيها ويجب ان تكون العملية القضائية سريعة، لكن مجلس الوزراء طبعا لا يبحث في الاحكام القضائية نفسها، هذا عمل القضاء. لكن مسألة في هذه الخطورة معروف كيف تتعامل القوانين اللبنانية مع العملاء.

● رئيس الجمهورية قال انه سيوقع اي حكم بالاعدام يصله؟

– فخامة رئيس الجمهورية قال اذا وصله مرسوم يوقعه وهذا حقه، وهو امر طبيعي، مجلس الوزراء لن يأتي اليه مرسوم.

● لم نشهد اي حكم اعدام بالعملاء سابقا، فهل سنشهد اليوم احكاما بالاعدام على العملاء؟

– هناك طريقة، يصدر حكم عن المحكمة بعد ذلك يحال الى وزير العدل الذي يحيله بدوره الى رئيس الحكومة ومن ثم الى رئيس الجمهورية.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"